مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تأثير درجة كفاية رأس المال المحاسبي في الأداء المالي للمصارف (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)
اسم الكاتب: د. عفراء علي، د. هادي خليل، إياد اسماعيل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5858
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 17:51 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Impact Of The Degree Of Adequacy Of Accounting Capital On The Financial Performance Of Banks (Applied Study On Syrian Commercial Banks Listed On The Damascus Securities Exchange)

Dr. Afraa Ali*
Dr. Hadi Khalil**
Eyad Ismaeel***

(Received 12 / 1 / 2023. Accepted 26 / 2 / 2023)

□ ABSTRACT □

The current research aims to test the effect of the degree of accounting capital adequacy on the financial performance of banks. The research community consists of the 14 banks registered in the Damascus Stock Exchange, but (Sham Bank, Syria International Islamic Bank, Al Baraka Bank Syria) were excluded due to the lack of full required data in their published lists.

The research relied on secondary data by subtracted from the published financial statements related banks that considered the research sample on the Damascus Stock Exchange website during the period 2010-2019, which is the period whose data were available during the data collection phase.

Descriptive statistics, graphs, and simple and multiple regression analysis models were used, and the stability of the variables was verified through the unit root test, and then the optimal model was chosen to analyze the relationship between the research variables.

To reach the results, the E-views 10 program was used. The results of the statistical analyzes showed that there is an inverse relationship between the degree of adequacy of accounting capital and the profitability of the bank represented by (return on equity), and the absence of a relationship between the degree of adequacy of accounting capital and the profitability of the bank represented by (return on assets and return on deposits).

Keywords: Degree of accounting capital adequacy, Financial performance of banks, Return on equity, Return on assets, Return on deposits.

***Associate Professor, The Accounting Department, Faculty Of Economics, Tishreen University,Latakia, Syria.**

****Assistant Professor, Department Of Banking And Finance, Faculty Of Economics, Tartos University,Latakia, Syria.**

*****Postgraduate Student, Department Of Accounting, Faculty Of Economics, Tishreen University,Latakia,Syria. eyad661234@gmail.com**

تأثير درجة كفاية رأس المال المحاسبي في الأداء المالي للمصارف
(دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السورية المُدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)

الدكتورة عفراء علي *

الدكتور هادي خليل **

إياد إسماعيل ***

(تاريخ الإيداع 12 / 1 / 2023. قُبِل للنشر في 26 / 2 / 2023)

□ ملخّص □

يهدف البحث الحالي إلى اختبار تأثير درجة كفاية رأس المال المحاسبي في الأداء المالي للمصارف. يتألف مجتمع البحث من المصارف المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية وعددها 14 مصرف، ولكن تم استثناء (مصرف الشام، مصرف سورية الدولي الإسلامي، مصرف البركة سورية) لعدم توفر كامل البيانات المطلوبة في قوائمها المنشورة.

اعتمد البحث على البيانات الثانوية من خلال الاطلاع على القوائم المنشورة للمصارف عينة البحث على موقع سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة الزمنية (2010–2019) وهي الفترة التي توفرت بياناتها خلال مرحلة جمع البيانات. استخدمت الإحصاءات الوصفية، الرسوم البيانية، ونماذج تحليل الانحدار البسيط والمتعدد، كما تمّ التحقق من استقرارية المتغيرات من خلال اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) ثم اختيار النموذج الأمثل لتحليل العلاقة بين متغيرات البحث.

للوصول للنتائج تمّ استخدام برنامج Eviews 10 وقد أظهرت نتائج التحليلات الإحصائية وجود علاقة عكسية بين درجة كفاية رأس المال المحاسبي وبين ربحية المصرف ممثلة في (العائد على حقوق الملكية)، وعدم وجود علاقة بين درجة كفاية رأس المال المحاسبي وبين ربحية المصرف ممثلة في (العائد على الأصول والعائد على الودائع).

الكلمات المفتاحية: درجة كفاية رأس المال المحاسبي، الأداء المالي للمصارف، العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول، العائد على الودائع.

* **أستاذ مساعد، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية.**

** **مدرس، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة طرطوس، سورية.**

*** **طالب ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية ، سورية.** eyad661234@gmail.com

مقدمة:

تمثل المصارف عصب النشاط الاقتصادي، فمن خلال الأموال المودعة لديها يتم تمويل المشروعات الاستثمارية في مختلف المجالات كما تلعب المصارف دور الوساطة المالية بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض في الموارد المالية، وبالتالي كان للمخاطر المصرفية ارتباط قوي بالنشاط الاقتصادي وأثر واسع فيه من خلال تأثيرها في مختلف المتعاملين مع المصرف، لذلك بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة هذه المخاطر التي تتعرض لها المصارف وكانت أول خطوة في هذا الاتجاه هي تشكيل لجنة بازل للرقابة المصرفية (دبيك، 2015)، والتي ركزّت على قضيّة كفاية رأس المال من خلال إصدار أكثر من إطار (بازل1، بازل2 وبازل3) إذ وضعت حدّ أدنى لنسبة رأس المال التي يجب الاحتفاظ بها بهدف حماية المؤسسات المالية من جميع أنواع المخاطر علماً أن مفهوم رأس المال وفقاً لبازل اشتمل على الأسهم العادية والاحتياطيات المعلنة وغير المعلنة واحتياطيات إعادة تقويم الموجودات والاحتياطيات العامة لخسائر القروض والديون المساندة متوسطة وطويلة الأجل (Schoenmaker، 2015).

يعزز الإطار الجديد لبازل 3 بشكل محوري الدور المركزي لرأسمال الشريحة الأولى والذي يتكون من الأسهم العادية (بما في ذلك علاوة إصدار الأسهم) والأرباح المحتجزة مما يؤكد أهمية الاعتماد على مفهوم رأس المال المحاسبي لأغراض تنظيمية (Schoenmaker، 2015).

أهمية البحث وأهدافه:

تظهر أهمية هذا البحث بشكل خاص في ظل الأزمة الاقتصادية التي يعيشها القطاع المصرفي السوري وبالتالي وجود حاجة ملحّة إلى دراسة تأثير مقررات لجنة بازل بما يخصّ رأس المال المحاسبي على الأداء المالي للمصارف سواء من حيث تحقيق الربحية أو من حيث تدعيم المراكز المالية لهذه المصارف وبالتالي جعلها في حالة استعداد دائم لمواجهة الأزمات المالية الطارئة.

يسعى البحث الحالي إلى دراسة العلاقة بين درجة كفاية رأس المال المحاسبي وبين الأداء المالي للمصارف في القطاع المصرفي السوري.

طريقة البحث:

ترتبط كفاية رأس المال مباشرةً بالمخاطر التي يتعرض لها المصرف، فهي تُعبّر عن كفاية مصادر التمويل الداخلية والتي تجعل المصرف أكثر أماناً وأشدّ قدرة على امتصاص الخسائر في حال وقوعها، فقد أشارت بعض الدراسات إلى أنّ انخفاض المخاطر يزيد من ربحية المصارف، كما في دراسة داود (2017)، وتمّ إرجاع ذلك إلى أنّ تكلفة التمويل ستكون أقلّ فيما إذا كان المصرف أقلّ تعرضاً للمخاطر ذلك أن جذب المستثمرين سيكون أسهل عندما يكون المصرف محتفظاً بنسب مرتفعة من رأس المال وبالتالي قليل التعرض للمخاطر. بينما أشارت دراسات أخرى إلى أنّ رفع معدلات رأس المال المحتفظ بها يُؤثّر تأثيراً سلبياً أو يُقلّل من العائد على حقوق المساهمين كما في دراسة دبيك (2015)، هذا يرجع أساساً إلى الزيادة في التكلفة عند الحفاظ على كمية أكبر من رأس المال عالي الجودة والسبب قد يكون أنّ توزيعات الأرباح ليست قابلة للخصم الضريبي كما هو الحال مع فوائد المقرضين. على العكس من ذلك، توصّلت دراسات أخرى إلى أنّ رفع معدلات رأس المال المحتفظ بها يؤثّر إيجاباً في أداء المصارف كما في دراسة Ahmed et al (2015) وتمّ تبرير ذلك بأنّ المصارف التي زادت رأسمالها كانت أكثر استعداداً للأزمة المالية، ومن ثمّ حافظت على معدلات ربحية أعلى عبر زيادة قدرتها على امتصاص الخسائر.

درست بعض الدراسات تأثير رفع نسبة رأس مال المستوى الأول (رأس المال المدفوع والاحتياطيات العامة والقانونية) في أداء المصارف خلال فترة تراعي فيها الأوقات الاقتصادية الجيدة وأوقات المرور بالأزمات، وتوصّلت إلى أنّ زيادة رأس مال المستوى الأول كان له تأثير سلبي في الربحية في كلتا الفترتين كما في دراسة Siljestrom (2013)، وهذا يعطي مؤشّراً على عدم كفاية رأس مال المستوى الأول خلال فترة الركود ليُؤثّر إيجابياً في الربحية.

تتشابه الدراسات السابقة في سعيها إلى دراسة أثر كفاية رأس المال في أداء المصارف، إلّا أنّ أغلب الدراسات السابقة مثل دراسة دبيك (2015)، دراسة داود (2017)، دراسة Ahmed et al (2015)، ركزّت على فكرة تطبيق معدّل كفاية رأس المال من عدمه دون إعطاء أهمية للتفاوت في تطبيق هذا المعدّل (المبالغة في الاحتفاظ بنسب رأسمالية مثلاً أو تخفيض نسب رأس المال المحتفظ بها بشكل كبير)، كما أهملت الكثير من الدراسات السابقة وجود مكونات لرأس المال التنظيمي حيث قامت بدراسة تأثير معدّل كفاية رأس المال التنظيمي الإجمالي في أداء المصارف، على الرغم من وجود اختلاف في الدور الذي تلعبه هذه المكونات فبعضها يمثّل حقوق ملكية للبنك مثل رأس المال المدفوع والاحتياطيات العامة وهيي قادرة على امتصاص الخسائر بينما يمثل البعض الآخر التزامات مثل الديون طويلة الأجل التي تم إدراجها ضمن رأس المال التنظيمي وهي أقلّ قدرة على امتصاص الخسائر من حقوق الملكية.

ركزّت الدراسة الحالية على رأسمال الشريحة الأولى وتحديداً على رأس المال المحاسبي بصفته مكون صلب لعدم احتوائه على عناصر غير قادرة على امتصاص الخسائر خلال الأزمات، وأهم ما يميز هذه الدراسة من الدراسات السابقة أنّها ستقوم بالتحقق من درجة كفاية رأس المال المحاسبي ودراسة الأثر الذي يتركه الاحتفاظ بنسب مختلفة من رأس المحاسبي، وذلك من إجمالي رأس المال التنظيمي على الأداء المالي للبنوك، وبخاصة في ظلّ التقارب الكبير مؤخراً بين لجنة بازل والمعايير المحاسبية الدولية، وسعي لجنة بازل إلى تدعيم الشريحة الأولى من رأس المال، هذه التي يشكل رأس المال المحاسبي نسبة كبيرة منها.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أيضاً أنّها ستقوم باختبار تأثير درجة كفاية رأس المال في أداء المصارف خلال فترة زمنية تراعي مرحلة تطبيق مقررات بازل2، ثم الانتقال إلى تطبيق مقرّرات بازل3، أي قبل عام 2013 وبعد عام 2013، وهو العام الذي بدأ فيه تطبيق مقررات بازل3 تدريجياً وصولاً إلى إتمام تطبيقها بنهاية عام 2018.

ومن هنا يمكن صياغة **مشكلة البحث** بالسؤال التالي:

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة كفاية رأس المال المحاسبي في الأداء المالي للمصارف التجارية السورية.

وعليه تعتمد الدراسة على **فرضية** رئيسة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة كفاية رأس المال المحاسبي وبين الأداء المالي للمصارف.

ويتفرع عنها:

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة كفاية رأس المال المحاسبي في العائد على الأصول للمصارف التجارية السورية.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة كفاية رأس المال المحاسبي في العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية السورية.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة كفاية رأس المال المحاسبي في العائد على الودائع للمصارف التجارية السورية.

وقد تم الاعتماد على حزمة من الأساليب والتقنيات الإحصائية لتحليل العلاقة بين درجة كفاية رأس المال المحاسبي للمصارف من جهة وبين أدائها المالي من جهة أخرى:

- الإحصاءات الوصفية، والرسوم البيانية.
- نماذج تحليل الانحدار البسيط والمتعدد وفق ثلاثة نماذج (مجمع، عشوائية، ثابتة) كون البيانات من النوع Panel.

تم اختبار الاستقرارية للمتغيرات ومن ثم اختيار النموذج الأمثل لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة.

يتكون **مجتمع الدراسة** من جميع المصارف المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية وهي كما يلي (المصرف الدولي للتجارة والتمويل، مصرف سورية والمهجر، مصرف بيمو السعودي الفرنسي، المصرف العربي سورية، مصرف الائتمان الأهلي، مصرف سورية والخليج، مصرف فرنسبنك سورية، مصرف الأردن سورية، مصرف الشرق، مصرف قطر الوطني، مصرف بيبلوس سورية، مصرف الشام، مصرف سورية الدولي الإسلامي، مصرف البركة سورية)، في حين تكونت عيّنة الدراسة من المصارف التالية (المصرف الدولي للتجارة والتمويل، مصرف سورية والمهجر، مصرف بيمو السعودي الفرنسي، المصرف العربي سورية، مصرف الائتمان الأهلي، مصرف سورية والخليج، مصرف فرنسبنك سورية، مصرف الأردن سورية، مصرف الشرق، مصرف قطر الوطني، مصرف بيبلوس سورية) حيث تمّ استثناء (مصرف الشام، مصرف سورية الدولي الإسلامي، مصرف البركة سورية) لعدم توفر كامل البيانات المطلوبة في قوائمها المنشورة وقد تم جمع البيانات من القوائم المنشورة للمصارف عيّنة الدراسة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة الزمنية (2010-2019).

تتمثّل **متغيرات الدراسة** بالآتي:

1- المتغير المستقل:

درجة كفاية رأس المال المحاسبي: وهو عبارة عن "نسبة رأس المال المحاسبي من إجمالي رأس المال التنظيمي المحتفظ به" (سوف نرمز له X).

يعرّف رأس المال المحاسبي بأنّه رأس المال المدفوع أو رأس المال السهمي، وهو عبارة عن الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة الدائمة وغير التراكمية (Schoenmaker ، 2015).

2- المتغير التابع:

الأداء المالي للمصارف التجارية السورية، يعبّر عن مدى قدرة المؤسّسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل ثروة (شادي، 2014).

<u>والذي يمكن قياسه باستخدام مؤشرات الربحية التالية:</u>

1- العائد على الأصول Return On Assets (ROA).

2- العائد على حقوق الملكية Return on Equity (ROE).

3- العائد على الودائع Return on Deposits (ROD).

<u>ويتم قياس متغيرات الدراسة كما يلي:</u>

درجة كفاية رأس المال المحاسبي:

يتمّ احتسابه على النحو الآتي:

$$\frac{\text{رأس المال المحاسبي}}{\text{إجمالي رأس المال التنظيمي}}$$

العائد على الأصول (Return On Assets (ROA:

يتمثّل دور العائد على الأصول في عرض النسبة المئوية للأرباح التي تكسبها أيّ شركة / مؤسّسة مقابل استثمار رأس المال بالكامل (Haque، 2014).

يتم احتسابه على النحو الآتي بحسب شادي (2014):

$$\frac{\text{الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

العائد على حقوق الملكية (Return on Equity (ROE:

العائد على حقوق الملكية هو نسبة مالية تشير إلى مقدار الربح الذي حقّقته الشركة، مقارنة بالمبلغ الإجمالي لحقوق المساهمين المستثمرة أو الموجودة في الميزانية العمومية. والعائد على حقوق الملكية هو ما يبحث عنه المساهمون مقابل استثماراتهم (Ongore and Kusa، 2013).

يتم احتسابه على النحو الآتي بحسب السخري (2017):

$$\frac{\text{الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

العائد على الودائع (Return on Deposits (ROD:

يعتبر العائد على الإيداع أحد أفضل مقاييس أداء ربحية المصرف. وتعكس هذه النسبة قدرة إدارة المصرف على الاستفادة من ودائع العملاء من أجل جني الأرباح (Adam، 2014).

يتم احتسابه على النحو الآتي:

$$\frac{\text{الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

الإطار النظري:

تشكلت لجنة بازل للأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية من مجموعة الدول الصناعية العشرة – هي مجموعة الدول الصناعية السبع (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، كندا) بالإضافة إلى (بلجيكا، هولندا، السويد) في نهاية عام 1974 تحت إشراف مصرف التسويات في سويسرا بمدينة بازل، وتمّ وضع قضيّة إدارة المخاطر المتعلقة برأس المال في صلب أحكامها (دبيك، 2015).

عرفت مقررات لجنة بازل بأنها مجموعة من الأدوات المعدّة من قبل المنظمين والتي اعتمدت للسيطرة على مشكلة كفاية رأس المال التي تواجه المصارف (العلي، 2018).

تم وضع اتفاق لكفاية رأس المال يعتمد إلى نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجّحة، وقدرت هذه النسبة بـ 8% سميّت بمقررات بازل 1 وذلك عام 1988، علماً أنّ رأس المال وفقاً لمقررات بازل 1 يتكون من **رأسمال الشريحة الأولى** (الأسهم العادية والاحتياطيات المعلنة) **ورأسمال الشريحة الثانية** (الاحتياطيات غير

المعلنة، احتياطيات إعادة تقويم الموجودات، المخصصات العامة لخسائر القروض، أدوات رأسمالية أخرى هجينة والديون المساندة التي يكون الحدّ الأدنى لاستحقاقها خمس سنوات (صالح وفاطمة، 2013).

تهدف هذه النسبة إلى ضمان تغطية كافية للمخاطر الائتمانية وفي الأصل فهي لا تخصّ إلّا هذا النوع من المخاطر حيث يتم ترجيح الأصول بدلالة المخاطرة بواسطة معاملات ترجيح تتراوح بين 0% للبنود عديمة الخطورة إلى 100% للبنود شديدة الخطورة (قارون، 2013).

أجرت لجنة بازل للإشراف المصرفي عدة تعديلات على مقررات بازل 1 عام 1996 تتمثل في (صالح وفاطمة، 2013؛ نجار، 2014):

– إدخال مخاطر السوق التي تتحملها المصارف.

– إضافة شريحة ثالثة لرأس المال والتي تتمثل في القروض المساندة لأجل سنتين إضافة إلى الشريحتين المعمول بهما من قبل.

جاءت لاحقاً اتفاقية بازل 2 عام 2004 والتي أضافت مخاطر التشغيل، كما تم إدخال تعديلات جذرية مست معاملات ترجيح المخاطر. فلم تعد الأوزان تعطى حسب الطبيعة القانونية للمقترض (الدولة، المؤسسات أو المصارف الاخرى) بمعنى أن نظام الأوزان أصبح مرتبطاً بدرجة التصنيف الممنوحة للديون من قبل مؤسسات التصنيف العالمية بما فيها وكالات تمويل الصادرات (نجار، 2014؛ مقدّم وطراد، 2016؛ مريم، 2017؛ السبئي،2016؛ صالح وفاطمة، 2013):

ثمّ جاءت مقررات بازل3 عام 2010 لتحسين جودة رأس المال وزيادة تغطية المخاطر إضافة إلى أنها أدخلت نسبة الرافعة لتخفيف تمويل الأصول عن طريق الديون.

ألغت مقررات بازل الشريحة الثالثة من رأس المال ورفعت الحد الأدنى اللازم لكفاية رأس المال كما يلي (عروف وعثمانية، 2016؛ صالح وفاطمة،2013؛ غانية، 2015؛ Maria and Eleftheria، 2016):

- يجب ألا يقل رأس المال الإجمالي عن 8% من موجودات المصرف المرجحة بالمخاطر (منه 4.5% لرأس المال العادي، 6% لرأسمال الشريحة الأولى).
- إضافة رأس المال لأغراض التحوط (Capital Conservation Buffer1) وهو عبارة عن هامش لرأس المال الأساسي للأسهم العادية بنسبة تبلغ 2.5% لتغطية الخسائر المستقبلية.
- إضافة رأس المال الإضافي لمواجهة الأزمات (Countercyclical Buffer2) إذ تتراوح قيمته من 0 إلى 2.5% وذلك لحماية القطاع المصرفي في فترات زيادة الائتمان بنسب كبيرة.

يوجد عدّة اختلافات بين رأس المال المحاسبي ورأس المال التنظيمي، الاختلاف الرئيس هو استخدام الدين في رأس المال التنظيمي، لذلك تعمل بازل 3 وكذلك وكالات التصنيف الآن على زيادة استخدام رأس المال من المستوى الأول والذي يتكون من الأسهم العادية المصدرة (بما في ذلك علاوة إصدار الأسهم) والأرباح المحتجزة، كونه أكثر قدرة على امتصاص الخسائر من الديون (Schoenmaker، 2015).

يعدّ رأس المال من أهم موارد التمويل الذاتية التي تركزّ عليها المصارف لتمويل عملياتها الاستثمارية، وبالتالي فإنّ التغيّر في نسب الكفاية بالارتفاع والانخفاض يؤثّر على أداء المصرف (العبيدي، 2018).

يتمثّل الأداء المالي في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة وفي قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها وتحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة (حقي، 2016).

كما يمكن تعريف الأداء المالي حسب مسعودي (2015):

– هو مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية.

بينما يمكن تعريف الأداء المصرفي بأنه النتائج المرغوبة التي يتوقع أن يحققها المصرف في المديين القريب والبعيد ويتحدد الأداء المصرفي بالمخرجات المتوقعة من العمليات والنشاطات كما يمكن أن يتعدى ذلك ليشمل النواتج المتوقعة لعمليات المصرف ومخرجاته وغالباً ما يوصف هذا النوع من الأداء بالأداء الاستراتيجي، أما إذا تحدد الأداء بناتج عملية معينة أو بعض عمليات فعندها يوصف بالأداء التشغيلي (شادي، 2014).

أمّا تقييم الأداء المالي فهو تلك العمليات التي تقيس الأداء الجاري وتقوده إلى أهداف معينة محددة مسبقاً فهذه العملية تتطلب وجود أهداف محددة مسبقاً لقياس الأداء الفعلي، وأسلوباً لمقارنة الأداء المحقق بالهدف المخطط، لأنه على أساس نتائج المقارنة يوجه الأداء بحيث يتفق مع الهدف أو المعيار المحدد لهذا الأداء سابقاً، ومعيار الأداء هو ما ينبغي أن يكون عليه الشيء المحقق والذي يتخذ كمقياس لتقييم الأداء (حقي، 2016).

كما يوجد تعريفات أخرى لتقييم الأداء المالي نذكر منها بحسب إلهام (2016):

1– وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم وأعلى درجة من الكفاءة.

2–تحديد إلى أي مدى استطاعت الإدارة تحقيق المهام المحددة لها ومعرفة أسباب الانحرافات عن قياس الأداء المحدد واقتراح أساليب معالجة النواحي الخارجة عن نطاق تحكم الإدارة واعتماد الحوافز لتحسين الأداء.

وبالتالي يعتبر تقييم الأداء من أهم استعمالات التحليل المالي فيتم من خلال عملية التقييم الحكم على قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح وسداد الالتزامات وقدرتها على الائتمان.

الدراسة التجريبية:

الاحصاءات الوصفية:

يمكن عرضها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

ROD	ROE	ROA	X	
0.019894	0.024335	0.007416	0.715271	Mean
0.002653	0.015025	0.001969	0.67974	Median
1.862534	0.48571	0.336872	3.383626	Maximum
-0.64664	-1.23505	-0.13846	0.174387	Minimum
0.128466	0.134243	0.02982	0.49423	Std. Dev.
440	440	440	440	Observations

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات برنامج eviews

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

بعد التأكد من إمكانية استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، تأتي الخطوة الثانية وهي التأكد من سكون السلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج محل الدراسة فإذا كانت هذه السلاسل غير ساكنة فإن استخدامها في التقدير يؤدي إلى

نتائج مضللة وزائفة أحياناً. ومن أجل هذا الغرض سنقوم باستخدام الاختبارات التالية وتطبيقها على كلّ متغير من متغيرات الدراسة: اختبار LLC المقترح من Levin, Lin and Chu (2002) واختبار IPS المقترح من Im, Pesaran and Shin (2003) واختبار Fisher–ADF، وتتمثل فرضية العدم للاختبارات الثلاثة (LLC, IPS, ADF) في وجود جذر الوحدة أي السلسلة الزمنية غير ساكنة، أما الفرضية البديلة تتمثل في عدم وجود جذر الوحدة أي السلسلة الزمنية ساكنة، فإذا كنت قيمة P–value أقل من مستوى المعنوية المحدد وهو 0.05 نرفض فرضية العدم أي السلسلة الزمنية ساكنة (علي، 2021).

الجدول رقم (2): نتائج الاختبارات لمُتغيرات الدراسة عند المُستوى والفُروقات من الدرجة الأولى

Decision in first difference 5%	Decision in level 5%	Prob	T statistic	Method	exogenous variable	variables
	STAIONARY	0	-5.81018	Levin, Lin&Chu t*	NOtrend&NOintercept	X
				Breitung t-stat		
				Im, Pesaran and Shin W-stat		
		0	58.1498	ADF - Fisher Chi-square		
		0.0006	50.1834	PP - Fisher Chi-square		
	STAIONARY	0	-5.93722	Levin, Lin&Chu t*	trend&intercept	ROA
		0	-3.95344	Breitung t-stat		
		0	-5.54272	Im, Pesaran and Shin W-stat		
		0	70.366	ADF - Fisher Chi-square		
		0	165.748	PP -		

				Fisher Chi-square		
	STAIONARY	0	-7.29177	Levin, Lin&Chut*	trend&intercept	ROE
		0	-5.7579	Breitung t-stat		
		0	-6.77384	Im, Pesaran and Shin W-stat		
		0	87.7179	ADF - Fisher Chi-square		
		0	173.241	PP - Fisher Chi-square		
	STAIONARY	0	-5.89554	Levin, Lin&Chut*	trend&intercept	ROD
		0.0001	-3.86828	Breitung t-stat		
		0	-5.31865	Im, Pesaran and Shin W-stat		
		0	67.2663	ADF - Fisher Chi-square		
		0	163.434	PP - Fisher Chi-square		

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات برنامج eviews

يتضح من الجدول عدم وجود جذر الوحدة للمُتغيرات المدروسة جميعها وهي ساكنة عند المستوى، حيثُ أن (P-value<0.05) عند الاختبارات المستخدمة وبذلك لا ترفض فرضية العدم (H0).

بناء النماذج القياسية:

نقوم باستخدام نوعين من النماذج تبعا لنتائج الاستقرارية حيث سنستخدم النماذج الساكنة في النماذج التي يكون فيها المتغير التابع مستقراً عند المستوى والنماذج الديناميكية في النماذج التي يكون فيها المتغير التابع مستقراً عند الفرق الاول مع مراعاة كون البيات مقطعية – زمنية، ولكون المتغيرات التابعة والمستقلة ساكنة عند نفس الدرجة يكون الآتي:

لتحليل البيانات المقطعية الزمنية، يتم استخدام ثلاثة أنواع من معادلات الانحدار، وهي بحسب عطية (2016):

نموذج الانحدار المجمع Pooled Regression Model (PRM):

يعتبر نموذج الانحدار التجميعي من أبسط نماذج بيانات البانل، حيث تكون فيه جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنية (يهمل أي تأثير للزمن)، إذ يجمع المشاهدات معاً ويهمل الطبيعة المزدوجة للبيانات المقطعية والسلاسل الزمنية ويُقّدر بطريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Squares (OLS).

نموذج الآثار الثابتة Fixed Effects Mode (FEM):

الهدف منه معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدا من خلال جعل معلمة القطع تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية.

يقصد بمصطلح الآثار الثابتة بأن معلمة الميل لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغيّر فقط في مجاميع البيانات المقطعية لغرض تقدير معلمات النموذج والسماح لمعلمة القطع بالتغيّر بين المجاميع المقطعية، يُقدّر هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

نموذج الآثار العشوائية Random Effects Model (REM):

في نموذج التأثيرات العشوائية يكون حدّ الخطأ ذو توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر، ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات العشوائية صحيحة وغير متحيزة عادةً ما يفترض بأن تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع البيانات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة.

يعدّ نموذج التأثيرات العشوائية ملائماً للتقدير في حالة وجود خلل في شروط نموذج الآثار الثابتة، ولتقدير نموذج التأثيرات العشوائية يتمّ استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Squares-GLS).

<u>لتحديد النموذج الأكثر ملاءمة</u> يتم الاعتماد على اختبارين بحسب عبد الرزاق (2021):

-**اختبار F-Fisher:** يقوم هذا الاختبار بالمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة. فإذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من القيمة الإحصائية المجدولة فإنّه يتم رفض فرضية العدم والتي تنص على أن نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج المناسب وقبول الفرضية البديلة والتي تنصّ على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب والعكس صحيح.

- **اختبار Hausman:** يقوم هذا الاختبار بالمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوئية. فإذا كانت قيمة P-Value المقابلة لقيمة الإحصائية Chi-square أقل من مستوى المعنوية المحدد فإنّه يتم رفض فرضية العدم والتي تنصّ على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المناسب وقبول الفرضية البديلة والتي تنصّ على أنّ نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب والعكس صحيح.

<u>ويلاحظ أنّه</u> إذا أشار اختبار إحصائية فيشر لملاءمة النموذج المجمع للبيانات يتم التوقف عند هذه المرحلة ويعد النموذج المجمع هو الأكثر ملاءمة، بينما إذا أشارت إحصائية فيشر لملاءمة نموذج الآثار الثابتة على النموذج التجميعي، يتم بعد ذلك إجراء الاختبار الثاني المتمثل في اختبار هوسمان (Hausman) للتفضيل بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية.

اختبار الفرضيات:

يتم اختبار تأثير درجة كفاية رأس المال في الأداء المالي المصرفي من خلال الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة كفاية رأس المال المحاسبي في العائد على الأصول للمصارف التجارية السورية.

لمّا كانت المتغيرات التابعة والمستقلة مستقرة عند المستوى تمّ اعتماد النماذج الساكنة المبينة سابقاً والنتائج موضحة في الآتي:

يحتوي الجدول رقم (3) على نتائج الانحدار وفق نماذج الانحدار الثلاثة (نموذج الانحدار المجمع، نموذج الآثار الثابتة، نموذج الآثار العشوائية) واختبار Restricted–f واختبار هوسمان. ويبيّن الجدول نتائج درجة كفاية رأس المال المحاسبي في العائد على الأصول. ويمكن ملاحظة ما يلي:

- قيمة Restricted–f أقل من 0.05 وهذا يعني أن نموذج الآثار الثابتة ملائم أكثر من نموذج الانحدار المجمع.

كما أن قيمة Prob لاختبار هوسمان أكبر من 0.05 وهذا يدل على أن نموذج الآثار العشوائية أكثر ملاءمة لتحليل البيانات من نموذج الآثار الثابتة. وبالتالي تم اعتماد نتائج تحليل البيانات للفرضية وفق نموذج الآثار العشوائية.

إن قيمة Prob الخاصة بمتغير درجة كفاية رأس المال المحاسبي أكبر من 0.05 أيضا.

بناء على ذلك لا نستطيع رفض الفرضية التي تقول "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة كفاية رأس المال المحاسبي في العائد على الأصول للمصارف التجارية السورية"

الجدول رقم (3): نتائج الانحدار وفق نماذج الانحدار الثلاثة واختبار Restricted–f واختبار هوسمان للفرضية الفرعية الأولى

MODEL1 (roa)				
REM	FEM	PRM		
-0.003107	-0.001361	-0.004669	Coefficient	X
0.003405	0.003948	0.002878	Std. Error	
-0.912392	-3.45E-01	-1.62256	t-Statistic	
0.3621	0.7305	0.1054	Prob.	
1.98E-03	0.060038	0.005992	R-squared	
-0.00259	0.033622	0.001443	Adjusted R-squared	
0.029287	0.029315	0.029799	S.E. of regression	
	0.366947	0.388045	Sum squared resid	
	935.316	923.0168	Log likelihood	
0.432987	2.272805	1.317162	F-statistic	
0.648847	0.008407	0.268956	Prob(F-statistic)	
	2.455161		Statistic	Restricted-F
	10,427		d.f.	
	0.0074		Prob.	
1.18156			Chi-Sq. Statistic	Hausman test
2			Chi-Sq. d.f.	
0.5539			Prob.	

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات برنامج eviews

الفرضية الثانية:

– لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة كفاية رأس المال المحاسبي في العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية السورية.

لمّا كانت المتغيرات التابعة والمستقلة مستقرة عند المستوى تمّ اعتماد النماذج الساكنة المبينة سابقاً والنتائج موضحة في الآتي:

يحتوي الجدول رقم (4) على نتائج الانحدار وفق نماذج الانحدار الثلاثة (نموذج الانحدار المجمع، نموذج الآثار الثابتة، نموذج الآثار العشوائية) واختبار Restricted–f واختبار هوسمان. ويبيّن الجدول نتائج تأثير درجة كفاية رأس المال المحاسبي في العائد على حقوق الملكية. ويمكن ملاحظة ما يلي:

– قيمة Restricted–f أكبر من 0.05 وهذا يعني أن نموذج الانحدار المجمع ملائم أكثر من نموذج الآثار الثابتة. وبالتالي تم اعتماد نتائج تحليل البيانات للفرضية وفق نموذج الآثار المجمعة.

إن قيمة Prob الخاصة بمتغير درجة كفاية رأس المال المحاسبي أقل من 0.05 اي أن تأثير هذا المتغير معنوي.

بناء على النتائج السابقة نرفض الفرضية التي تقول "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة كفاية رأس المال المحاسبي في العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية السورية" بينما لا نستطيع رفض الفرضية البديلة التي تقول "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة كفاية رأس المال المحاسبي في العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية السورية"، وهذا الأثر هو أثر عكسي.

الجدول رقم (4): نتائج الانحدار وفق نماذج الانحدار الثلاثة واختبار Restricted–f واختبار هوسمان للفرضية الفرعية الثانية

MODEL1 (roe)				
REM	FEM	PRM		
-0.059397	-0.031389	-0.059397	Coefficient	X
0.012688	0.017695	0.012679	Std. Error	
-4.681211	-1.77395	-4.684802	t-Statistic	
0	0.0768	0	Prob.	
4.79E-02	0.068241	0.047881	R-squared	
0.043524	0.042056	0.043524	Adjusted R-squared	
0.131289	0.13139	0.131289	S.E. of regression	
	7.371446	7.532519	Sum squared resid	
	275.2824	270.527	Log likelihood	
10.98818	2.606087	10.98818	F-statistic	
0.000022	0.002321	0.000022	Prob(F-statistic)	
	0.933037		Statistic	Restricted-F
	10,427		d.f.	
	0.5024		Prob.	
5.253135			Chi-Sq. Statistic	Hausman test
2			Chi-Sq. d.f.	
0.0723			Prob.	

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات برنامج eviews

الفرضية الثالثة:

– لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة كفاية رأس المال المحاسبي في العائد على الودائع للمصارف التجارية السورية.

لمّا كانت المتغيرات التابعة والمستقلة مستقرة عند المستوى تمّ اعتماد النماذج الساكنة المبينة سابقاً والنتائج موضحة في الآتي:

يحتوي الجدول رقم (5) على نتائج الانحدار وفق نماذج الانحدار الثلاثة (نموذج الانحدار المجمع، نموذج الآثار الثابتة، نموذج الآثار العشوائية) واختبار Restricted–f واختبار هوسمان. ويبين الجدول نتائج تأثير درجة كفاية رأس المال المحاسبي في العائد على الودائع. ويمكن ملاحظة ما يلي:

– قيمة Restricted–f أقل من 0.05 وهذا يعني أن نموذج الآثار الثابتة ملائم أكثر من نموذج الانحدار المجمع.

كما أن قيمة Prob لاختبار هوسمان أكبر من 0.05 وهذا يدل على أن نموذج الآثار العشوائية أكثر ملاءمة لتحليل البيانات من نموذج الآثار الثابتة. وبالتالي تم اعتماد نتائج تحليل البيانات للفرضية وفق نموذج الآثار العشوائية. كما أن قيمة Prob الخاصة بمتغير درجة كفاية رأس المال المحاسبي أكبر من 0.05 ايضا.

بناء على ذلك لا نستطيع رفض الفرضية التي تقول "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة كفاية رأس المال المحاسبي في العائد على الودائع للمصارف التجارية السورية"

الجدول رقم (5): نتائج الانحدار وفق نماذج الانحدار الثلاثة واختبار Restricted–f واختبار هوسمان للفرضية الفرعية الثالثة

MODEL1 (roa)				
REM	FEM	PRM		
-0.005849	-0.001975	-0.013357	Coefficient	X
0.015267	0.016704	0.012417	Std. Error	
-0.383135	-0.118257	-1.075631	t-Statistic	
0.7018	0.9059	0.2827	Prob.	
3.52E-04	0.093283	0.002706	R-squared	
-0.004223	0.067801	-0.001858	Adjusted R-squared	
0.123898	0.124035	0.128585	S.E. of regression	
	6.56922	7.225455	Sum squared resid	
	300.6306	279.6832	Log likelihood	
0.076842	3.660806	0.592843	F-statistic	
0.926049	0.00003	0.553197	Prob(F-statistic)	
	4.265538		Statistic	Restricted -F
	10,427		d.f.	
	0		Prob.	
1.03E+00			Chi-Sq. Statistic	Hausman test
2			Chi-Sq. d.f.	
0.5962			Prob.	

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى مخرجات برنامج eviews

النتائج والمناقشة:

– لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة كفاية رأس المال المحاسبي في العائد على الأصول للمصارف التجارية السورية، كما أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة كفاية رأس المال المحاسبي في العائد على الودائع للمصارف التجارية السورية، وقد ترتبط هذه النتائج بالأزمة الاقتصادية التي يمرّ بها القطاع المصرفي السوري وانعدام مناخ الاستثمار بشكل عام.

– يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدرجة كفاية رأس المال المحاسبي في العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية السورية، وهذا الأثر هو أثر عكسي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة دبيك (2015)، إلّا أنها تختلف مع دراسات أخرى مثل دراسة Ahmed et al (2015) وقد يعود السبب في ذلك إلى المكان الذي قد تم اعتماده للحصول على الدليل التجريبي أو إلى اختلاف أعوام الدراسة.

الاستنتاجات والتوصيات:

أظهرت نتائج التحليلات الإحصائية وجود علاقة عكسية بين درجة كفاية رأس المال المحاسبي وبين ربحية المصرف ممثلة في العائد على حقوق الملكية ويمكن تفسير ذلك بأن رأس المال المحاسبي يشكل نسبة كبيرة من مصادر تمويل المصرف وارتفاعه يؤدي إلى انخفاض مشكلة الخطر الأخلاقي، ذلك أن المصارف ينخفض حافزها للاستثمار في أنشطة خطرة ورابحة وبالتالي تكون الاستثمارات قليلة الخطر وقليلة الربحية، من ناحية أخرى فإن رأس المال المحاسبي هو أحد مكونات حقوق الملكية، وارتفاعه يؤدي إلى ارتفاع حقوق الملكية وبالتالي انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية، كما في دراسة دبيك (2015) حيث تمّ إرجاع ذلك إلى الزيادة في التكلفة عند الحفاظ على كمية أكبر من رأس المال ذات الجودة العالية.

كما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين درجة كفاية رأس المال المحاسبي وبين ربحية المصرف ممثلة في (العائد على الأصول والعائد على الودائع)، ذلك أن التزام مصارف العينة باتفاقية بازل لم ينجح في إظهار أي أثر في العائد على الأصول والعائد على الودائع ويمكن تفسير ذلك أن أغلب مصارف العينة تتجاوز النسبة المطلوبة والمقرّرة حسب بازل بدرجة كبيرة أي بمعنى آخر أن المصارف المأخوذة لم تتميز عن منافسيها بجذب مدخرات المودعين أو بفرض فوائد مدينة تنافسية على المقرضين، من ناحية أخرى إن الالتزام المبالغ به باتفاقية بازل من الممكن أنه خفّض مستويات الرفع المالي بشكل كبير وهذه النتيجة وجدت صداها في انخفاض نسبة الإقراض إلى إجمالي الودائع.

وعليه فإننا نقدّم التوصيات الآتية:

– عدم المبالغة في الاحتفاظ برأس المال المحاسبي لأن ذلك يقلل حافز المديرين نحو المخاطرة وبالتالي الاستثمار، طالما أن المديرين يعملون نيابةً عن المساهمين.

– لا يبدو أن المصارف التجارية تستخدم كامل أصولها لتوليد الدخل، ينصح بزيادة الاستثمار في الأصول التي تحمل فائدة وخاصةً القروض طالما أنّ هناك جزء كبير من الموارد هي موارد داخلية آمنة ما يساهم في رفع معدلات العائد.

– يجب أن تكون هناك كفاءة في توظيف واستثمار الأموال الموجودة لدى المصرف بالشكل الذي يمكنه من تحقيق أعلى العوائد بأقل المخاطر.

References:

1. Abd al-Razzaq, Ibn Amra. (2021). Steps to apply the Panel Data Model technology using the Eviews program 10. Farhat Abbas Setif University 1: Algeria.
2. Adam, M. (2014). Evaluating the Financial Performance of Banks Using Financial Ratios- A Case Study of Erbil Bank for Investment and Finance. *European Journal of Accounting Auditing and Finance Research*, 2(6), 162- 177.
3. Ahmed, S. U. Ahmed، S. P. Islam, M. N. Wali Ullah, G. M. (2015). Impact of Basel II Implementation on the Financial Performance of Private Commercial Banks of Bangladesh. European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, 77 (1450-2275), 73-84.
4. Ahmeti, Y. Mazreku, I. (2020). Analysis of Financial Performance of the Banking System in Kosovo - 2014-2019 Period. *OECONOMICA*, 16(2), 295- 304.
5. Al-Ali, A. (2018). The decisions of the Basel III Committee and their effects on the Iraqi banking system. *Al-Kut Journal of Economic and Administrative Sciences*, 2(28).
6. Ali, Imad. (2021). Using sectional time series models (Panel data) to identify the most important factors of economic growth in the Arab countries*, Arab Journal of Administration*, 43(2).
7. Araf, S. Othmaniah, S. (2016). **The reality of the application of Basel II and Basel III decisions in the Algerian banking sector: a case study of Algeria.** Published master's thesis. Department of Economic Sciences, Faculty of Economics, Commercial Sciences and Management Sciences, Larbi Tebessi University: Algeria
8. Attia, Abdel Salam. (2016). The impact of oil exports on economic growth - an econometric study of OPEC countries (2000-2014). A published master's thesis. Department of Economic Sciences. Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, Kasdi Merbah University: Algeria..
9. Belkheir, T. (2011). **A suggested approach to evaluating the financial performance of Saudi commercial banks in light of the decisions of the Basel Committee: an applied study**. Published master's thesis. Accounting Department, College of Economics and Administration, King Abdulaziz University: Saudi Arabia
10. Dawood, Muhammad Badr. (2017). The impact of capital adequacy determinants on the performance of Syrian commercial banks. Al-Baath University Journal, 39 (23), 131-159.
11. Debek, H. (2015). **The relationship between the application of the capital adequacy standard according to Basel decisions and the profitability of local commercial banks in Palestine**. Published master's thesis. Department of Accounting and Finance, Faculty of Commerce, Islamic University: Palestine.
12. Elham, H. (2016). **The role of financial performance evaluation in predicting financial failure in commercial banks: a case study**. Published master's thesis. Faculty of Economics, Commercial Sciences and Management Sciences, Oum El Bouaghi University: Algeria.
13. Gabriel, G. (2016). **The Impact of the Basel 3 Capital Requirements on the Performance of European Banks**. Master in Management Specialisation Banking and Asset Management, HEC-Ecole de gestion de l'ULg, Universite de Liege: France.
14. Ghania, H. (2015). **Banking risk management in the light of Basel II and III decisions: a field study of a sample of Algerian banks and valley agencies (BNA-BDL- BEA)**. Published master's thesis. Department of Economic Sciences, Faculty of Economics, Commercial Sciences and Management Sciences, University of Martyr Hama Lakhdar, El Oued: Algeria.

15. Haqi, B. (2016). **Studying the impact of the financing structure on Islamic banks listed in the Damascus Securities Exchange**. Published master's thesis. Syrian Virtual University: Syria.
16. Haque، A. (2014). Comparison of Financial Performance of Commercial Banks: A Case Study in the Context of India (2009-2013). Journal of Finance and Bank Management, 2(2), 1-14.
17. Ismail, M. Mahmoud, M. Salam, H. (2021). The effect of the integration between the capital adequacy ratio (CAR) and financial leverage (Leverage) according to the Basel Agreement ||| on the financial stability of banks. *Academic Journal of Contemporary Business Research*, 1(1), 80-104.
18. Maria, P. Eleftheria, G. (2016). The Impact of Basel III Indexes of Leverage and Liquidity CRDIV/CRR on Bank Performance: Evidence from Greek Banks. *SPOUDAI Journal*, 66 (1-2), 79-107.
19. Masoudi, S. (2015). **Evaluating the financial performance of commercial banks: a case study of BNA and CPA agencies in El-Wadi for the period 2009-2012**. Published master's thesis. Department of Economic Sciences, Faculty of Economics, Commercial Sciences and Management Sciences, University of Martyr Hama Lakhdar, El Oued: Algeria.
20. Moghadam, I. Trad, H. (2016). **The impact of applying governance in the banking sector according to the decisions of the Basel Committee: A case study of the Algerian banking system**. Published master's thesis. Department of Commercial Sciences, Faculty of Economics, Commercial Sciences and Management Sciences, Larbi Tebessi University: Algeria.
21. Najar, H. (2014). **Banking risk management according to the Basel Accords: A study of the reality of the Algerian public commercial banks.** Published doctoral thesis. Faculty of Economics, Commercial Sciences and Management Sciences, Farhat Abbas Setif University 1: Algeria.
22. Al-Obeidi, Rafid Kazem Nassif. (2018). Basel II agreement and its impact on banking performance - an applied study in the National Islamic Bank and the Iraqi Trade Bank. Journal of the College of Administration and Economics for Economic, Administrative and Financial Studies, 10(3), 260-278.
23. Ongore, V. Kusa, G. (2013). Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya. International Journal of Economics and Financial Issues, 3(1), 237- 252.
24. Qarun, A. (2013). **The extent of commercial banks' commitment to applying capital adequacy in accordance with the recommendations of the Basel Committee**. Published master's thesis. Department of Commercial Sciences, Faculty of Economics, Commercial Sciences and Management Sciences, Farhat Abbas University: Algeria.
25. Al-Saba'i, S. (2016). The possibility of Islamic banks meeting the requirements of the Basel III Convention: An applied study on Saudi Islamic banks. *Amarbak*, 7(21), 169-188.
26. Saleh, M. Fatima, R. (2013). **The impact of the decisions of the Basel III Committee on the Islamic banking system. Presentation at a conference. The Ninth International Conference on Islamic Economics and Finance: Growth, Justice and Stability from an Islamic Perspective**. Istanbul, Turkey.
27. Schoenmaker, D. (2015). Regulatory capital: Why is it different?. *Accounting and Business Research*, 45 (4), 468-483.
28. Shadi, F. (2014). **Mechanisms of evaluating financial performance in Algerian commercial banks: a case study of the Algerian National Bank, Agency 321, Ain al-Bayda**. Published master's thesis. Department of Management Sciences, Faculty of

Economics, Commercial Sciences and Management Sciences, Oum El Bouaghi University: Algeria.
29. Siljestrom, A.K. (2013). **The effect of Basel regulation on banking profitability: A cross-country study on 16 OECD countries**. Master of Science Thesis, Industrial Engineering and Management, KTH; Sweden.
30. Al-Sukhari, Karima. (2017). **Evaluating the financial performance of Islamic banks and conventional banks: a comparative study using financial ratios for a sample of banks operating in Algeria during the period (2010-2015)**. A published master's thesis. Department of Economic Sciences, Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, Kasdi Merbah University: Algeria.